استراتيجية أمن الطاقة في العراق: دراسة في مدركات صانع القرار السياسي

م.م عمار محمد علي رضا / جامعة الكوفة / كلية اللغات

ammarm.algurabi@uokufa.edu.iq

م.م رحيم مهدي رحيم/ جامعة الكوفة/ كلية اللغات

raheemm.almahanna@uokufa.edu.iq

م.م سجا فاضل حسن/ جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

sajaf.alrammahi@uokufa.edu.iq

الملخص:

تلعب الطاقة دوراً كبيراً وحيوياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتُعد مقياساً ومؤشراً كبيراً لنمو الدول، ويعد تنوع مصادر الطاقة شرطاً مهماً من شروط التنمية المستدامة. ويمتلك العراق ثروة نفطية كبيرة فهو يحتل المركز الخامس عالمياً من احتياطي النفط عالمياً ويمتلك أيضاً ثروة كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام وباحتياطات مؤكدة وهناك العديد من المحددات في أمن الطاقة في العراق كالفساد الإداري والمالي في البلاد وهشاشة الوضع الأمني والسياسي، وتأثير الغزو الروسي على أوكرانيا مع التدخل الأمريكي في شؤون البلاد وتعتبر الطاقة المحور الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في أي مجتمع، اخذاً في الاعتبار فعالية إدارة وتنويع مصادرها وتحسين تكنولوجياتها وكفاءة استخدامها، ومن جهة ثانية تحرص الدول المنتجة والمصدرة لموارد الطاقة على تأمين الحصول على عائد بيع مناسب حتى تتمكن من الاستمرار في انتاجها والاستفادة منه في تحقيق اهداف اقتصادية متنوعة تتطلبها الحياة في المجتمعات المعاصرة التنمية وتأمين احتياجاتها.

الكلمات المفتاحية: (استراتيجية أمن الطاقة في العراق، محددات أمن الطاقة، صانع القرار السياسي، طريق التنمية).

Energy security strategy in Iraq: a study into the perceptions of political decision-makers

Ammar Muhammad Ali Reda/University of Kufa/College of Languages
ammarm.algurabi@uokufa.edu.iq
Rahim Mahdi Rahim\University of Kufa\College of Languages
raheemm.almahanna@uokufa.edu.iq
Saja Fadel Hassan, University of Kufa / College of Political Sciences
sajaf.alrammahi@uokufa.edu.iq

Abstract:

Energy plays a large and vital role in economic and social life and is considered a major measure and indicator of the growth of countries. The diversity of energy sources is an important condition for sustainable development. Iraq possesses great oil wealth, as it occupies fifth place in the world in terms of global oil reserves and also possesses a great wealth of natural gas associated with oil. Crude oil with proven reserves. There are many determinants in energy security in Iraq, such as administrative and financial corruption in the country, the fragility of the security and political situation, and the impact of the Russian invasion on Ukraine with American interference in the country's affairs Energy is considered the main focus for achieving social development, political stability and economic progress in any society, taking into account the effectiveness of managing and diversifying its sources and improving its technologies and the efficiency of its use. On the other hand, countries producing and exporting energy resources are keen to secure an appropriate sale return so that they can continue to produce and benefit from it. It helps achieve various economic goals required by life in contemporary societies, development and securing their needs.

Keywords: (energy security strategy in Iraq, determinants of energy security, political decision maker, path to development).

المقدمة:

تعتبر الطاقة المحور الرئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في أي مجتمع، اخذاً في الاعتبار فعالية إدارة وتنويع مصادرها وتحسين تكنولوجياتها وكفاءة استخدامها،

ومن جهة ثانية تحرص الدول المنتجة والمصدرة لموارد الطاقة على تأمين الحصول على عائد بيع مناسب حتى تتمكن من الاستمرار في انتاجها والاستفادة منه في تحقيق اهداف اقتصادية متنوعة تتطلبها الحياة في المجتمعات المعاصرة التنمية وتأمين احتياجاتها.

وتبرز خصوصية العراق كدولة منتجة ومصدرة للطاقة في أن مستقبل العراق الاقتصادي يعتمد اعتمادا كبيرا على التطوير السليم لقطاع الطاقة الذي يبلغ نصيبة ٩٨% من الصادرات الاجمالية للبلاد ويساهم بـ ٩٦% من ايرادات ميزانية الدولة العامة، إلا ان تطوير قطاع الطاقة كان دون المستوى المطلوب، ويجري احراق الغاز المصاحب بكميات كبيرة ومتزايدة، كما كان نقص امدادات الطاقة المحلية يضعف النمو الاقتصادي، وبسبب عدم كفاية امدادات الكهرباء لتلبية الطلب المحلي، يعاني الاقتصاد العراقي من خسائر كبيرة، كما يواجه العراق مصاعب كبيرة في اعادة بناء مؤسساته المنهكة في قطاع الطاقة واغفل الى حد كبير الجوانب البيئية والاجتماعية وعانى القطاع بشدة من الفساد وغياب الشفافية في المشاريع الحكومية. وامام هذا الوضع اصبحت الضرورة ملحة امام لتبني استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة في العراق

تتجاوز الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة تركيز العراق على تعظيم صادراته وايراداته النفطية في الاجل القصير الى تطوير قطاع خدمات الطاقة الحديثة وتوجيه الاستثمارات في مجال صناعة الغاز والكهرباء وقطاعات القيمة المضافة ذات الصلة مثل البتروكيمياويات والاسمدة وتسعى الاستراتيجية ايضا الى اصلاح مؤسسات الطاقة بالعراق وتقويتها وزيادة مشاركة القطاع الخاص واستثماراته والاستعانة بالمؤسسات والشركات والتجمعات الاقليمية والدولية العاملة في المجالات ذات الصلة، والاستفادة من المشاريع العالمية في مجال الطاقة من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

مع حديث الحكومة العراقية المستمر حول أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، تتزايد التساؤلات بشأن إمكانية تحقيق ذلك في ظل التحديات العديدة التي يعيشها العراق ولا تقتصر اشكالات ملف التنمية على الاستقرار الداخلي ومألة الفساد المالي والاداري إذ يمثل عدم وجود رؤية استراتيجية

وطنية القطاع الطاقة ومواردها الأساسية أحد أبرز معوقات التنمية الشاملة والمستدامة كونها المصدر الرئيسي للدخل القومي. يكمن التساؤل الرئيسي للبحث في: أن تحقيق التنمية يتطلب من صانع القرار السياسي الوطني في العراق تبني رؤية مستقبلية واضحة للأولويات في تطوير قطاع الطاقة في العراق لدورها المحوري في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار داخليا، وتحقيق مقومات بناء المكانة الدولية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنه في ظل تصاعد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد الطبيعية لاسيما موارد الطاقة الأساسية (النفط، والغاز الطبيعي) اصبحت استراتيجيات الأمن القومي للعديد من الدول تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها بالإضافة الى تشكيل نظام طاقة مشترك كمتغير أساسي القوة الدولة وكأداة حاسمة في تحقيق التنمية الشاملة، وكعوامل جيوسياسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها على المستوى الدولي.

اهداف البحث:

يسلط هذا البحث الضوء على طبيعة أمن الطاقة في العراق من حيث الابعاد والتحديات، وتحليل رؤية صانع القرار السياسي لقطاع الطاقة ودورة في تحقيق التنمية المستدامة داخليا واستعادة المكانة دوليا.

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي بشكل رئيسي وعبر مقاربة وصفية تحليلية لدراسة واقع أمن الطاقة في العراق في إطار رؤية صانع القرار السياسي.

هيكلية البحث:

يقسم البحث الى ثلاث مطالب إضافة الى المقدمة والخاتمة

يستعرض المطلب الاول: أمن الطاقة في العراق: مفهومه وابعاده ومحدداته

يبحث المطلب الثاني: سياسات الطاقة في العراق وأطر تنظيمها: عملية صنع القرار السياسي

المطلب الثالث: العراق ومشاريع الطاقة المستقبلية: طريق التنمية

المطلب الاول

أمن الطاقة في العراق: مفهومه وابعاده ومحدداته

يرتبط مفهوم أمن الطاقة بعدة عوامل ومتغيرات مؤثرة، بعضها داخلي يتعلق بالموارد الطبيعية ومستويات المعرفة والحصول على التكنولوجيا والاستقرار السياسي والبناء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية. والبعض الآخر خارجي يتصل بتوجهات السوق العالمي للطاقة والعلاقات الدولية واتفاقيات الشراكة والتعاون الثنائية والإقليمية والدولية وما يترتب عليها من التزامات دولية.

أولا: متطلبات أمن الطاقة:

نظرا للدور الأساسي الذي تؤمنه الطاقة في كافة الأنشطة الحياتية والاقتصادية، فقد أصبح موضوع أمن الطاقة من المحاور الاستراتيجية في سياسات الدول، الأمر الذي ادى الى طرح مفهوم متطلبات أمن الطاقة وعلى كافة الاصعدة وطنية واقليمية ودولية، وقد تطور هذا المفهوم مع الوقت ليتضمن قضايا عدة منها اسعار الطاقة، والاحتياطيات واستمرارية الامدادات. ومن الطبيعي ان تشكل اسعار الطاقة كجزء من نظام أمن الطالقة العالمي، هاجسا اساسيا الدى الدول المصدرة، وإذا كان المستهلك يعاني من مخاطر انقطاع الامدادات، فأن معاناة المنتج والمورد قد تكون أكثر حدة فلدى الدول المنتجة للطاقة تحديات عدة منها.

١. الطبيعة الناضبة للوقود الاحفوري. واهمية استمرار عمليات البحث والتنقيب والاستخراج.
٢. الحصول على التكنولوجيا الملائمة والاقل كلفة. والمهارات التقنية وضمان الاسواق.
٣. توفير الاستثمارات المطلوبة لتنمية وتطوير هذا القطاع.
٤. استمرار تدفق عائدات مبيعات الطاقة. لحاجة الموازنات الحكومية لتمويل برامج التنمية.

وبالرغم مما يتمتع به قطاع الطاقة في العراق من مميزات استراتيجية، فهو يمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز بتكاليف انتاج منخفضة نسبيا ويتميز بموقع جغرافي يتوسط العالم مما يسهل من إمكانية استهداف الاسواق العالمية المختلفة وبتكاليف نقل تنافسية، فإنه يتوجب على العراق كمصدر رئيسي للنفط أن يتابع عن كثب ما يستجد من تطورات في اسواق الطاقة العالمية وبخاصة في مجال صناعة الطاقة من المصادر غير التقليدية والمتجددة، فضلا عن مشاريع الطاقة العالمية التي تطرحا

القوى الكبرى سواء كانت مصدرة أم مستوردة رئيسية في مجال الطاقة، لأن هذا الأمر قد يحدث تحولا رئيسيا في جغرافية الطاقة العالمية في المستقبل، ما معناه تغير في سوق الطاقة الدولي بشكل ملحوظ[١].

ثانيا: محددات أمن الطاقة في العراق

ان أهم التحديات وأعقد المشاكل الحاحا التي يعاني منها العراق بصفته منتجا ومصدرا الموارد الطاقة، ومن بينها التهديدات الارهابية، وتأمين الاستقرار الداخلي، واعادة الاعمار، والصراعات الاقليمية، تنطوي كلها على بعد متصل بالطاقة. فمسائل الطاقة وشؤون العراق الداخلية والخارجية مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا لا يمكن فصله في الابعاد الاستراتيجية، فأية اضطراب تقع في اسواق واسعار الطاقة العالمية وأوضاع بنية الطاقة المحلية، سوف تتفاعل داخليا مع التحديات الاخرى بطريقة مهمة سيكون لها تداعيات داخلية كبيرة طبيعتها اقتصادية ولكن ابعادها أمنية شاملة تظهر في العناصر المهدد لاستقرار نتيجة للعلاقة بين اعباء الميزانية والضغط الديموغرافي وتنامي البطالة والسخط السياسي، المجتمعة كلها في بودقة انعدام استقرار اسعار الطاقة أو انخفاضها[٢].

وتتعدد التحديات التي يمكن أن تهدد أمن الطاقة والتي قد تكون تقنية أو جيولوجية أو اقتصادية أو بيئية أو لها علاقة مباشرة بالعوامل الجيوسياسية، ويواجه العراق تحديات كبيرة ومتعددة في حلقة صناعة الطاقة، أهمها:

١. الوضع الامني في البلاد: واجه العراق تحديات أمنية كبيرة بعد الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣، متمثلا بعدم استقرار الأمني والتهديد الإرهابي، بفعل وجود جماعات متطرفة وارهابية تنشط في البيئة العراقية وتهدد كيان الدولة واستقرارها الامني الامر الذي ينعكس سلبا على مشاريع تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات الاجنبية ولاسيما في مجال الطاقة[٣].

٢. اسعار مصادر الطاقة: تتمثل التداعيات المباشرة لتقلبات اسعار الطاقة في الاسواق العالمية على الدول المصدرة للطاقة وفي طليعتها العراق في انخفاض العائدات المالية، والتي تعتبر داعما رئيسيا لاحتياطات المصرف المركزي من العملة الاجنبية والمساهم الأول في الناتج المحلي الاجمالي واساس الفائض في الميزانية العامة للدولة، ومن المحتمل ان يعمل الانخفاض في الاسعار على المدى البعيد على استنزاف احتياطات الدولة وتأثر اسعار صرفة عملتها الوطنية الامر الذي يؤدي الى تراجع النمو

الاقتصادي وعجز في الميزانية وضعف في فرص التوظيف وانعكاسات ذلك سلبيا على اوضاع الاستقرار الداخلي[٤].

٣. دولة واحدة وسياستان للطاقة (مشاكل محلية... تداعيات دولية): لاحتياطات والحقول النفطية المنتجة والمكتشفة في العراق تمتد وتنتشر جيولوجيا عبر أكثر من منطقة جغرافية أو محافظة ادارية وقد تعبر الحدود السياسية فتشكل ما يعرف بالحقول المشتركة. ومنذ عام ٢٠١٤ تنقسم سياسة وصناعة الطاقة في العراق بين الحكومة الاتحادية و"حكومة اقليم كردستان". على الرغم الغموض الذي يكتنف النص الدستوري الا أنه يدعو الى تقاسم المسئولية بين الحومة العراقية الاتحادية والحكومات المحلية بموجب قانون ينظم صناعة النفط والغاز، ومع ذلك لم يقر مجلس النواب حتى الآن قانونا وطنيا للنفط والغاز يحدد تلك الحقوق والمسئوليات، وفي غياب مثل هذا القانون تسود السياسة، فقد اوجد كل جانب حقائق على الارض بناء على تفسيره للدستور فقد انتهى الامر بقيام مجموعتين من سياسات الطاقة في العراق ومن نماذج العقود وشركات الطاقة الدولية وخطوط النقل والتصدير والمشترين. ولم يكن للنزاع بين الحكومة الاتحادية وادارة الاقليم الذي مضى علية عقد من الزمن أكثر من مجرد ديناميكية خاسرة للطرفين فالضغوط التي تمارسها الحكومة في بغداد وتكتيكات المراوغة التي يقوم بها الاقليم تقوض صناعة الطاقة في العراق وتحقيق اقصى قدر من الايرادات للخزينة العامة وكان اخرها وقف تصدير النفط عبر الاراضي التركية، على أثر قرار محكمة التحكيم الدولية بعدم شرعية تصدير النفط العراقي عبر تركيا خارج سيطرة الحكومة العراقية[٥].

٤. ازمة الطاقة في العراق: ان ديناميكية أزمة الكهرباء في العراق تتمثل في الاخفاق في التخطيط والتي تظهر عبر الفجوة الاخذة في الاتساع بين العرض والطلب فالمشاكل الحالية ليست جديدة لقد عانى هذا القطاع من عقود من سوء الادارة وغياب التخطيط وقد ادى العنف وعدم الاستقرار الناجم الحروب الى تفاقم المشكلة[٦]، فبنتيجة للأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء ومحطات الطاقة في حرب الخليج الاولى والثانية والعقوبات الدولية الصارمة في فترة التسعينيات اصبحت البنية التحتية، وبعد عام ٢٠٠٣، ادى الفساد وسوء الادارة الى تباطؤ التقدم في اعادة بناء هذا القطاع الحيوي وزيادة قدرته الاستيعابية، لأن الطلب على الكهرباء استمر في التزايد بسبب النمو السكاني. وعلى الرغم من حجم الجهود والاموال التي صرفت فقد شهد العراق تقدما محدود في تلبية احتياج مواطنيه من الطاقة. ويمكن

تصنيف فشل سياسة الطاقة في العراق الى رابع فئات رئيسية هي: التركيز على زيادة قدرة التوليد لتلبية واهمال الوقود والصيانة وتحسين الشبكة، ضعف تدابير ادارة جانب الطلب (ترشيد الاستهلاك) او عدم وجودها، تحديات الميزانية والضغوط المالية وفشل نظام جمع التعريفات او اجور الخدمة، عدم الاهتمام باللجوء الى مصادر الطاقة المتجددة[٧].

المطلب الثاني:
سياسات الطاقة في العراق وأطر تنظيمها
(عملية صنع القرار)

من اهم محددات الاتجاه المستقبلي في سياسة أية دولة طبيعة قيادتها السياسية، بمعنى ان فهم خلفية وتصورات القادة وصناع القرار السياسي أمر حيوي بالنسبة لتحليل توجهات الدول في المستقبل وهم يؤكدون نمطا سياسيا معينا واتجاها يمكن ان يستمر خلال السنوات المقبلة وربما ابعد من ذلك لاسيما في الجوانب الاستراتيجية[٨]. وقد شهد العراق بعد عام ٢٠٣ عملية تغير جذرية في النخبة السياسية وكذلك في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الوطني، فبموجب الدستور العراقي السنة ٢٠٠٥ فأن عملية صنع القرار السياسي اصبحت تتم عبر عدة مؤسسات رسمية، فضلا عن أن العملية السياسية قد افرزت اليات ومؤسسات غير رسمية مؤثرة الس فقط في عملية صنع القرار وانما على سلطة اتخاذه[٩].

أولا: أمن الطاقة ودوره في تأمين النظام السياسي.

اية دولة تسعى لاستدامة بقائها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن لها ان تدير ظهرها لشرط تحقيق اقصى المنافع الناتجة من موارد الطاقة، ولهاذا كله عدت الطاقة بأنها القاطرة التي تقود الاقتصاد، وهذه هي علة وجوب الاهتمام بها من خلال تبني سياسة وطنية في مجال الطاقة

ان مصطلح "السياسات القومية في مجال الطاقة" يشير الى فلسفة الدولة التي تدير قضايا الطاقة بمجملها بما في ذلك التشريعات والمعاهدات الدولية والمبادئ التوجيهية، ومواكبة الحداثة في التقنيات

المستخدمة وصولا الى الاستثمار الأمثل ولأكثر استدامة لهذا القطاع الحيوي، وبالتالي فهي تكرس سيادة واستقرار قرارات الحكومة الاقتصادية والتنموية في مجال الطاقة[١٠].

سياسات الطاقة بأبعادها الاقتصادية والامنية هي جزء من السياسة العامة للدولة، لذا فإن سياسة الطاقة هي كمجال عمل يقع على مفترق الطرق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وبالنسبة للبلدان التي تعتمد على عوائد موارد الطاقة اعتمادا كبيرا غالبا ما تكون سياسة الطاقة عملا استراتيجيا لتحقيق التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الابعاد الامنية والاثار السياسية، وعلى هذا الاساس لطالما كان ينظر الى سياسة الطاقة على انها مسألة وطنية مرتبطة بالشؤن الدولية من الناحية السياسية والامنية والاقتصادية. لقد تغير اتجاه السياسات الوطنية للطاقة مع الزمن، فقد لعبت منهجيات التخطيط دورا رئيسيا في صنع السياسات من حيث تحديد الاهداف والتنبؤ والادارة، وكان هناك تركيز على الجانب الاستراتيجي من حيث استخدام قطاع الطاقة لتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي كذلك كأداة في تعزيز سياسة الدولة الخارجية[١١].

تعتبر الاحتياطات النفطية والغازية المؤكدة والمحتملة في العراق مصدر ثروة هائلة وثمينة للشعب العراقي بشرط ان تترك له الحرية في تحديد سياسة استثمارها واستخدام عوائدها استخداما عقلانيا، وتعتبر منظومة القرارات والعمليات الفنية والاقتصادية والمالية التي تتيح للحكومة السيطرة على ثروة البلاد الطاقوية اجراءات وممارسات سيادية في أطار سياسة الطاقة الوطنية التي يجب ان تتم صياغتها واتخاذ القرار بتنفيذها من قبل صانع القرار السياسي الوطني. ولهذا يعتبر وضع استراتيجية أو اصدار قانون في مجال الطاقة في بلد مثل العراق عملا سياديا وسياسيا نظرا لكونه يتعلق بالكيفية التي سيتم بها رسم مسار استخراج وانتاج وتصدير سلعة استراتيجية تشكل عوائدها مصدر ثروة رئيسي لموازنة الدولة، ولهذا اتصف قطاع الطاقة بأنه قطاع مسيطر تعتمد علية القطاعات الاقتصادية الاخرى في عملية البناء والتنمية على المديين البعيد والقريب[١٢].

لعبت صناعة الطاقة ومنذ عقود دورا رئيسيا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المنتجة والمصدرة الموارد الطاقة، وقد برهنت عبر تلك السنوات بأنها سلعة استراتيجية رئيسية وبمثابة المحرك للاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر والعقود طويلة قادمة، وبأنها الوقود الانسب من

حيث تكلفة الانتاج ومستوى الاسعار، ولهذا فقد برز مفهوم امن الطاقة باعتباره من المواضيع ذات الاهمية القصوى في استراتيجية الامن القومي، ونود التأكيد في هذا الجانب على الوجه الاخر لأمن الطاقة وهو أمن الطلب على موارد الطاقة، وذلك بهدف تحقيق المزيد من الضمانات للاستثمارات والمشاريع الضخمة التي تنفذها الدول المنتجة للنفط والغاز لتأمين صادراتها البترولية، وتجدر اشارة في هذا الجانب الى المكانة لهامة لمشاريع الطاقة في العراق على صعيد اسواق النفط والغاز العالمية[١٣].

ثانيا: وضع استراتيجية وطنية للطاقة في العراق

بعد عقود من الحروب والحصار والعقوبات الدولية التي الحقت اضرارا كبيرة بقطاع الطاق في العراق انعكست سلبا على الواقع الاقتصادي مما ادى الى ابتعاد قطاع الطاقة في البلد عن التطورات العالمية في مجال الاستكشاف والانتاج والتصدير، مما فرض على العراق ان يعمل جديا على وضع تصورات مستقبلية لقطاع الطاقة من خلال اعداد استراتيجية وطنية متكاملة للطاقة[١٤].

ومنذ التغيير السياسي الذي شهده العراق عام ٢٠٠٣، تبلور خلال السنوات الاولى توجه _نفطي_ عام انصب على تعظيم مستوى الطاقات الانتاجية للنفط والغاز، في ضوء الاحتياطات الواسعة لهما في العراق، ولم تحوي هذه التوجه وثائق أو خطط رسمية مؤطرة بآماد زمنية وتكاليف مقدرة وجهات منفذه، الخ. وستمر هذا الحال حتى انعقاد جولتي التراخيص النفطية/ الغازية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي اللتان منحت فيهما تراخيص معظم الحقول الكبيرة من حيث حجم الاحتياطي والطاقات الانتاجية، لتستكمل فيما بعد بالجولتين (٣و٤) في عام ٢٠١٢ والجولة الخامسة في عام ٢٠١٨. وبعد ذلك وفي عام ٢٠١٢ ظهر تأطير لسياسة تعظيم انتاج واستغلال النفط والغاز في تقريرين جرا اعدادهما من قبل وكالة الطاقة الدولية بطلب من وزارة النفط العراقية، صدر الاول بعنوان "استراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة" والثاني بعنوان "منظور الطاقة العراقي". اما الخطط التنموية التي الوطنية التي وضعت من قبل وزارة التخطيط العراقية فقد احتوت على اتجاهات عامة بناء على معلومات وبيانات وزارة النفط ولم يتم اعدادها في ضوء حاجة الاقتصاد العراقي الحالية والمستقبلية من ناحية، او على اساس تصور لدور العراق في سوق الطاقة العالمي من ناحية اخرى. وفي عام ٢٠٢٠ صدرت عن وزارة المالية وثيقة اقتصادية اصلاحية باسم "الورقة البيضاء"، غير انها لم تمثل خطة أو خارطة طريق

ملتزم بها رسميا من قبل مؤسسات الدولة، لذلك يمكن القول انه خلال العقدين المنصرمين ولغاية الآن فأن ما يمثل سياسات الطاقة في العراق رسميا هو فعليا جولات التراخيص النفطية بدون خطة أو استراتيجية تنموية عامة. وفي المحصلة ساهم تهاون الادارات الحكومية المتعاقبة في تواضع رسم وثيقة وتنفيذ ومتابعة سياسات طاقة متوازنة ضمن منظور تنموي عام يهدف تبني استراتيجية وطنية لإدارة وتوظيف مصادر الطاقة كعوامل قوة في سياسة البلاد الداخلية والخارجية لاسيما وأن الهيكل الاقتصادي وصل حالة متدنية من القدرة على توليد عوائد مالية ملوسة وزيادة حصة العوائد غير النفطية[١٥].

المطلب الثالث

العراق ومشاريع الطاقة المستقبلية: طريق التنمية

وقد خلق التوسع في مشاريع التجارة العالمية ومحاولات ايجاد طرق ومد خطوط جديدة النقل الطاقة فرص اقامة علاقات اعتماد متبادلة مشتركة، كما خلق صراعات جديدة لم يكن لها وجود في السابق الامر الذي ادى الى تغير طبيعة صراعات الطاقة من مشاكل متركزة اساسا بين المنتجين والمستهلكين الى معادلة اكثر تعقيدا تلعب فيها دول العبور والفاعلون من غير الدول أدوارا اكثر اهمية، وقد يحاولون استخدام الحرمان من الطاقة كشكل من اشكال الصراعات الاقتصادية اللامتماثلة، ما سيترك انعكاسات دائمة الأثر على أمن الطاقة من منظور جيوبوليتيكي تتمثل في عمليات نقل الطاقة كرهان أو معضلة جيوسياسية_ أمنية[١٦].

يسعى العراق الى بناء نظام نفل متكامل متعدد الوسائط لربط دول المنطقة من خلال مشروع كبير اطلق علية تسمية طريق التنمية، من خلال استثمار موقعة الاستراتيجي باعتباره جسرا ارضيا بين الشرق والغرب وأقصر الطرق وصولا من اسيا الى أوربا بريا عبر تركيا وبحريا عبر موانئ سوريا ولبنان.

ان مشروع طريق التنمية ليس مشروعا جديدا، اذ جرى طرحة في سنوات ماضية تحت مسمى القناة الجافة وتداولته الحكومات العراقية السابقة بمستويات متباينة من الاهتمام، الا أنه اكتسب مزيدا من الزخم اثر الشروع ببناء ميناء الفاو الكبير، وفي المنظور الحكومي العراقي يراد بالمشروع تحقيق امرين اساسيين أولهما البحث عن مصدر دخل اضافي يقلل من اعتماديته الشديدة على موارد الطاقة وتنشيط

الاقتصاد الداخلي، والثاني تعزيز الدور الجيو اقتصادي للعراق عبر استثمار موقعة الجغرافي بوصفه منطقة وصل بين اسيا والخليج واوروبا لتحقيق عوائد سياسية واقتصادية تعزز مكانته الاقليمية وهنا تكمن اهمية المشروع باعتباره يقوم على فرضية انتاج العائد الاقتصادي عبر الاستثمار في الموقع الجغرافي. ، وهذا جوهر ما سيناقشه البحث.

أولا: الابعاد الاستراتيجية لمشروع طريق التنمية في جغرافية النقل والتجارة الدولية.

الحاجة العراق الى استثمار مزايا الموقع الجغرافي شرع بطرح مشروع طريق التنمية الذي يعد نقلة نوعية تعزز مرتكزات القوة الجيوبولتيكية وتحقق المطالب المكانية لوظيفة الدولة محليا واقليميا ودوليا كونه سيغير من خارطة النقل البحرية الدولية واتجاهاتها، فالعراق يمثل جسرا ارضيا يربط الشرق بالغرب عن طريق ما يسمى بالقناة **الجافة،** وعبر تبني العراق استراتيجية جيوبولتيكية طموحة لها اهمية كبرى على المستوى الدولي يمكنه الاستفادة من هذا الحيز المكاني كجزء مؤثر في جغرافيا النقل العالمية والمشاريع الدولية الكبرى في هذا المجال كمبادرة الحزام والطريق الصينية، ومن ثمة يعد طريق التنمية فرصة استراتيجية للحكومة العراقية لتحقيق مصالحها الوطنية من الناحية الاقتصادية والتجارية (تجارة الترانزيت عبر مشروع القناة الجافة) فضلا عن تنويع الاقتصاد وزيادة مصادر الدخل القومي الى جانب زيادة ايراداته من موارد الطاقة[١٧].

يعد طريق التنمية أو القناة الجافة من أهم المشاريع الاستراتيجية في العراق وجوهر المشروع هو ربط ميناء الفاو الكبير بشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية التي تمتد شملا على طول الجغرافية العراقية لتصل الى الحدود التركية وغربا الى الحدود السورية تساهم في التكامل الإقليمي بحيث تكون هذه الشبكة قناة جافة تمر عبرها السلع والبضائع القادمة من اسيا الى أوربا وبالعكس عبر جعل العراق مركز نقل إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، اضافة الى ان هذا الربط البري يمكن أن يكون جزءا من مشروع دولي _مبادرة الحزام والطريق_ للنقل التجاري من الصين الى أوروبا، حيث تم التخطيط لعملية شحن بري ضخمة للبضائع عبر الاراضي العراقية وبحسب المخططات فإن الامر لا يقتصر على مجال النقل بل يشمل اقامة مدن صناعية ومنشأة خدمية على طول الطريق[١٨].

وهذا المشروع رغم اهميته الاقتصادية التي تمتاز بإبعاد استراتيجية لما يمثله من طرق مختصرة لتقليل الوقت والتكلفة في نقل المنتجات الى وجهتها النهائية غير أن البنى التحتية العراقية في مجال النقل تعاني ومنذ فترة طويلة من اهمال وهي على الاغلب غير صالحة لتأدية هذه الوظيفة الا إذا ما شملت بإعادة تأهيل شاملة قد تتضمن بناء خطوط جديدة بالإضافة الى اصلاح الخطوط القديمة، وهذا يستدعي اشراك الاستثمار الاجنبي المباشر نظرا لخبرته وامكانياته المالية والتكنولوجية في هذا المجال. وقد تكون الصين هي المستثمر الاكثر اندفاعا للنهوض بهذا الدور لا سيما ان الصين هي صاحبة مشروع دولي طموح يهدف الى ربط صناعاتها بأسواقها في الغرب، وعلية فإن موقع العراق مهمة بالنسبة لمبادرة الحزام والطريق الصينية ومن الممكن ان يكون منطقة التقاء بين الطريق البحري والبري، وذلك من خلال موقع العراق المهم في خارطة الموانئ الإقليمية عن طريق مشروع القناة الجافة المرتبطة بميناء الفاو الكبير، أي أن وظيفة هذه المشروع هي تحويل العراق الى عقدة وصل اقليمية ودولية لطرق التجارة بين الشرق والغرب وليس كما يعتقد البعض انها معدة لتصدير منتجات الشرق الى أوربا وهنا يكمن دور طريق التنمية عالمياً[١٩].

سيؤدي طريق التنمية الى تعزيز الدور السياسي والاقتصادي في المكانة الدولية للعراق، ويمكن بيان الآثار الاقتصادية للمشروع عند تشغيله من خلال تحقيق النمو في أهم المؤشرات الاقتصادية مثال ذلك زيادة الناتج الاجمالي وتنويع مصادر الدخل وزيادة التشغيل الاقتصادي، وبشكل ينعكس ايجابيا على قدرة العراق على ايجاد سوق مستمرة لشراء النفط العراقي المتاح للتصدير لاسيما وأن العراق يسعى الى زيادة انتاج موارد الطاقة عبر جولات التراخيص المستمرة التطوير صناعة الطاقة في البلد[٢٠].

تحتوي منطقة الشرق الاوسط على معظم مصادر الطاقة من النفط والغاز في العالم، ويعد العراق من بين أغنى بلدان المنطقة بموارد الطاقة، إذ يتربع العراق إلى جانب كل من إيران والكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة على قائمة أكبر مجموعة انتاجاً في العالم لودائع النفط والغاز، حيث تحتوي على ٦٠% من احتياطات العالم المعروفة. ومع ذلك، ولسوء حظ العراق فإنه يشارك أهمية هذه الاحتياطات مع جيرانها على الحدود، حيث كانت تلك الحدود سبب عدم الاستقرار الذي خنق التنمية لأكثر من ٣٠ عاماً. وبالفعل فقد كان العراق المضطرب والغنيّ بالموارد مركز ثلاث "صدمات أمنية"

الاولى في العام ١٩٨٠، والثانية عام ١٩٩١، والثالثة عام ٢٠٠٣ لأسواق الطاقة العالمية، والأسباب الكامنة ورائها تشرح الكثير حول الحالة الراهنة لقطاع الطاقة في **البلاد**[٢١].

ومن اجل الوفاء بأولويات قطاع الطاقة واستغلال إمكانيات العراق الجيوبولتيكية على المدى الطويل تعمل الحكومة العراقية على استكمال بناء ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة اللذين يعدان مشاريع وطنية كبرى يعول عليهما في احداث قفزة تنموية كبيرة تساهم في الاقتصاد الوطني لا سيما في حال النجاح في الربط مع المشاريع التجارية العالمية الكبرى وفي مقدمتها مشروع الحزام والطريق الصيني الذي سيمنح العراق ميزة استراتيجية مهمة بحرية وبرية. وباختصار فإن طموح العراق لتوسيع انتاج مصادر الطاقة خلال العقود القادمة لا يقتصر على حجم موارده الطبيعية ولا تكاليف الانتاج حيث تعتبر من بين أدنى المعدلات في العالم، بل يقتصر الأمر على قدرة الدولة على التعامل مع المشاريع العالمية لأمن الطاقة في بعدها الاقليمي، وتنفيذ خطط التنمية الميدانية، فالطريقة التي تتطور فيها هذه الخطط على ارض الواقع ستحدد طبيعة مشاركة العراق في تلك المشاريع العالمية[٢٢].

ثانيا: طريق التنمية المحددات المكانية والتحديات الدولية.

يواجه مشروع طريق التنمية جملة من المحددات والتحديات تمثل عقبات إما في جدواه أو في امكانية تنفيذه.

١- المحددات المكانية

يحتل التقييم الجيوبولتيكي دورا رئيسيا في رسم سياسة الدولة وتحديد عناصر قوتها وبلورة استراتيجيتها العامة وفي امكانية القيام بدور اقليمي ودولي يتناسب مع ذلك، وبسبب طبيعة وحجم وحدود اطلالة العراق على الخليج العربي فهو يتميز بموقع بحري محدود _بمساحة ٥٨ كم٢ والتي لا تتناسب واهمية العراق ووزنه السياسي والاقتصادي والجيوبولتيكي_ ذي جبهة واحدة تسمح له الاتصال بالعالم الخارجي وبذلك يعد العراق دولة شبه حبيسة تغلب عليها الحدود البرية على البحرية مقارنه بدول الجوار. ويضاف الى محدودية اطلالة العراق البحرية التي تربطة بطرق الملاحة الدولية وعدم صلاحية الملاحة بالمياه الاقليمية بالقرب من الساحل، مشكلة جيوسياسية اخرى وهي قيام دول الجوار المتشاطئة على الخليج العربي _الكويت وايران_ ايضا بسلوك سياسي ذي ابعاد جيوبولتيكية خطيرة بغية احصار

العراق بحريا وحبسة داخل حدوده البرية وتجريدة من مرتكزات القوة الجيوستراتيجية بشكل يحول دون عودته بشكل فاعل ومؤثر في مجريات لحداث السياسية الاقليمية والدولية. حيث قامة الكويت بأنشاء ميناء مبارك في خور عبدالله كمنافس أو بديل الميناء الفاو اقتصاديا وسياسيا من خلال اعاقة الملاحة في الموانئ العراقية[٢٣]، ومن جانب اخر تضغط ايران باتجاه مشروع الربط السككي مع العراق، ومن ثم تحول العراق الى الحلقة الاضعف بالمنطقة تعتمد في نشاطها التجاري على مؤانئ دول الجوار وتحاول هي الاخرى ان تكون مركز الربط الدولي بين الصين وأوروبا مرورا بالعراق، فضلا عن ذلك فأن مشاريع دول الجوار البحرية بالقرب من السواحل العراقية في الخليج من شئنها ان تقيد حركة الملاحة البحرية في الموانئ العراقية ما يشكل عائقا امام خطط العراق الزيادة صادراته النفطية مستقبلا[٢٤].

٢- التحديات الدولية

هناك من يرى ان فرصة العراق من خلال طريق التنمية في ان يكون هو الممر لمشروع الحزام والطريق باتجاه أوربا اضعف من فرص كل من ايران والكويت أو أي دولة اقليمية اخرى يبررون ذلك باكتمال البنية التحتية في مجال الطرق البرية والموانئ البحرية فضلا عن تحقيق الأمن شبه المطلق في هذه الدول، كما أن تأثير كبير لعلاقات ايران الاستراتيجية مع الصين باعتبارها في محور دولي واحد مناهض للولايات المتحدة بالشكل الذي يدفع الصين لمنح هذا الدور الى ايران يقابله محدودية قدرة العراق على اتخاذ سياسة خارجية مستقلة عن الضغوط الإقليمية ولتأثيرات الامريكية على القرار السياسي العراقي عبر ادوات مختلفة سياسية واقتصادية وامنية قرارات دولية[٢٥].

الخاتمة:

يجب ان تبنى سياسة الدولة في مجال الطاقة وفقا لتوجه واضح يتم تكييف كل ابعاد الأخرى لغايات تحقيقه وفي الفترة المحدد. ويعتبر صنع القرار المرحلة المحورية في العملية السياسية، ومن خلالها يتم رسم السياسات وتبني الاستراتيجيات وفي ظلها يتم اصدار القوانين والتعليمات التي تستهدف ضمان تطبيق تلك السياسة على ارض الواقع وانعكاسات ذلك تظهر بشكل غير مباشر على الاقتصاد الكلي والجزئي للدولة، كما انها تمس حياة المواطنين بصورة مباشر باعتبار انها صمام الأمان الاجتماعي والاستقرار الداخلي.

كما ابرزت الدراسة اهمية مشروع طريق التنمية كأطار استراتيجي لتحسين امن الطاقة ليس فقط من خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي بل ايضا من خلال تعزيز الاستقرار السياسي وتحسين العلاقات الاقليمية والدولية ويمكن القول ان تحقيق امن الطاقة في العراق يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الامد تتكامل فيها الابعاد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لضمان تحقيق استدامة تنموية حقيقية.

الاستنتاجات:

١. أطلقت العراق في الآونة الاخيرة استراتيجية وطنية لإدارة موارد الطاقة تهدف إلى زيادة صادرات النفط، والعمل على الاستفادة من الغاز المصاحب والاستثمار في الطاقة المتجددة من اجل تحقيق أمن الطاقة المستدام.

٢. ان حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي عانى منها العراق ساهم بشكل كبير في إعاقة تطوير قطاع الطاقة في البلد ومع أن الحلول واضحة، إلا أنه لا يمكن تنفيذها دون إطار قانوني ودعم سياسي، الذي لم يتوفر بعد المؤسسات المعنية بقطاع الطاقة في العراق في ظل عدم تشريع قانون للنفط والغاز.

٣. يجب العمل على إصلاح قطاع الكهرباء العراقي الذي تعرض أضرارا جسيمة خلال العقود القليلة الماضية بسبب الحروب والحصار وعوامل أخرى. وتستمر الفجوة بين العرض والطلب في الاتساع الموجهة هذه المشكلة يجب العمل تشجيع المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص في مجال الأنشطة والصناعات المرتبطة بإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

٤. تسعى الحكومة العراقية إلى الاستفادة من المشاريع العالمية في مجال نقل الطاقة والتجارة الدولية في إيجاد أسواق جديدة الصادرات النفط وتنويع الاقتصاد.

توصيات:

١- يجب اتباع تنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي.

٢- تعزيز القدرات المؤسسية والادارية من خلال تدريب الكوادر وتعزيز الشفافية والحوكمة.

٣- تعزيز التعاون الاقليمي والدولي يمكن للعراق الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا من الدول المتقدمة في هذا المجال.

٤- الاستثمار في تطوير البنية التحتية للطاقة لضمان بقاء الامدادات وتقليل المفقود منها.

٥- اتباع سياسات تحفيزية للاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية في قطاع الطاقة.

٦- تحسين كفاءة الطاقة من خلال تطبيق برامج خاصة وتطبق في مختلف القطاعات.

٧- تطوير استراتيجية شاملة لإدارة الصراعات والتحديات الدولية المتعلقة بالطاقة.

٨- يجب ان تكون استراتيجية امن الطاقة متكاملة مع مشروع طريق التنمية ليسهم في تعزيز البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

٩- الاستثمار في الابحاث والتطوير لابتكار حلول جديدة للمشاكل التي تواجه الطاقة.

١٠- ضمان جميع استراتيجيات وسياسات الطاقة متوافقة مع اهداف التنمية المستدامة.

الهوامش:

[١] ثامر محمود العاني، أمدادات الطاقة والاستقرار العالمي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٧٨، السنة ٢٠٢٢، ص ٢١.

[٢] خديجة عرفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٧

[٣] سيف صباح عبود، أمن الطاقة في العراق: الابعاد والتحديات، قضايا اسيوية، العدد ١٤، السنة ٢٠٢٢، ص١٨.

[٤] محمد رمادي، سياسات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في اسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٢، ص٣٨٩

[٥] بلال وهاب، نقطة التحول في النزاع حول الطاقة بين العراق و"حكومة اقليم كردستان"، مركز امارات للسياسات، ٢٠٢٣.

[٦] لؤي الخطيب، إصلاح قطاع الكهرباء في العراق، مركز بروكنجز الدوحة، ٢٠١٥،

[٧] روبن ميلز ومريم سلمان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠، ص٧.

[٨] فيبي مار، من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟، معهد السلام الامريكي، ٢٠٠٦، ص٢.

[٩] خيرالله سبهان، صنع القرار السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٥، السنة ٢٠١٧، ص٣٤٢

[١٠]ارني والتر، العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط وأمن الطاقة العالمي، في عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١، ص٢٢٧

[١١]خديجة عرفة محمد ، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٤، ص٢٥٨

[١٢]كمال القيسي، النفط والهيمنة القوة والتحكم، دار امنة للنشر، عمان، ٢٠١٥، ص١٦١.

[١٣]أمن الطاقة ودوره في تأمين مستقبل الصناعة البترولية، مجلة أوابك، العدد ٦-٧، السنة ٢٠١٩، ص٤.

[١٤]امجد صباح واحمد ضويع، مستقبل قطاع الطاقة في العراق في ظل (استراتيجية الطاقة للمدة ٢٠١٢_٣٠٣٠)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٣٣، السنة ٢٠١٧، ص١٦

[١٥]علي مرزا، جوانب من سياسات واستراتيجيات النفط والغاز في العراق ٢٠٠٣. ٢٠٢٢، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠٢٢، ص٢

[١٦] خالد احمد الاسمر جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة حالة مستقبل امدادا الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩، ص٢٣٩

[١٧]سعود احمد ريحان المشهداني وصدام فيصل المحمدي، مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمة الصين للعام دراسة قانونية بمنظور جيوسياسي، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣، ص٥١

[١٨] سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية، مجلة العلوم السياسية العدد ٦١، السنة ٢٠٢١، ص٩٣

[١٩] امجد راضي حسن و حمدية شاكر، الاهمية الاقتصادية لأنشأ ميناء الفاو الكبير والارتباط بمبادرة الحزام والطريق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٣، السنة ٢٠٢٢، ص١٦١.

[٢٠] حسين حيدر، طريق الحرير الجديد وأثاره الاقتصادية على العراق، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد ٢٨، السنة ٢٠٢٠، ص ٣٠

[٢١] محمد ابو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، السنة ٢٠١٨، ص٢٨

[٢٢]عبد الزهرة علي الجنابي، جغرافية العراق الاقليمية بمنظور معاصر، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠٢٠، ص ٢٦٦

[٢٣] احلام احمد عيسى، ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٧، السنة ٢٠١٤، ص ٥٧.

[٢٤] حسين علي عران، الانعكاسات الجيوبولتيكية لموقع العراق البحري على سياسته الخارجية تجاه الكويت، مجلة التربية للعلوم الانسانية، العدد ١٢، السنه ٢٠٢٣، ص ٢٤٢

[٢٥] حبيب صالح مهدي، القناة الجافة العراقية وميناء الفاو الكبير مقدمة لتعاون دولي اقليمي، المجلة السياسية والولية، العدد ٤٥، السنة ٢٠٢٠ ص ١٧٠.

المصادر:

١. التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.

٢. ثامر محمود العاني، أمدادات الطاقة والاستقرار العالمي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة أراء، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٧٨، السنة ٢٠٢٢.

٣. سيف صباح عبود، أمن الطاقة في العراق: الابعاد والتحديات، قضايا اسيوية، العدد ١٤، السنة ٢٠٢٢.

٤. محمد رمادي، سياسات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في اسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١٢.

٥. بلال وهاب، نقطة التحول في النزاع حول الطاقة بين العراق و"حكومة اقليم كردستان"، مركز امارات للسياسات، ٢٠٢٣.

٦. لؤي الخطيب، إصلاح قطاع الكهرباء في العراق، مركز بروكنجز الدوحة، ٢٠١٥،

٧. روبن ميلز ومريم سلمان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠.

٨. فيبي مار، من هم قادة العراق الجدد؟ ماذا يريدون؟، معهد السلام الامريكي، ٢٠٠٦.

٩. خيرالله سبهان، صنع القرار السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد ٥، السنة ٢٠١٧.

١٠. ارني والتر، العوامل الجيوسياسية المؤثرة في النفط وأمن الطاقة العالمي، في عصر النفط التحديات الناشئة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١.

١١. خديجة عرفة محمد ، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٤.

١٢. كمال القيسي، النفط والهيمنة القوة والتحكم، دار امنة للنشر، عمان، ٢٠١٥.

١٣. أمن الطاقة ودوره في تأمين مستقبل الصناعة البترولية، مجلة أوابك، العدد ٦-٧، السنة ٢٠١٩، ص٤.

١٤. امجد صباح واحمد ضويع، مستقبل قطاع الطاقة في العراق في ظل (استراتيجية الطاقة للمدة ٢٠١٢_٣٠٣٠)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٣٣، السنة ٢٠١٧.

١٥. علي مرزا، جوانب من سياسات واستراتيجيات النفط والغاز في العراق ٢٠٠٣- ٢٠٢٢، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠٢٢.

١٦. خالد احمد الاسمر جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي: دراسة حالة مستقبل امدادا الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٩.

١٧. سعود احمد ريحان المشهداني و صدام فيصل المحمدي، مبادرة الحزام والطريق مشروع للتنمية الشاملة تقدمة الصين للعام دراسة قانونية بمنظور جيوسياسي، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣.

١٨. سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصادية للربط السككي بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنية، مجلة العلوم السياسية العدد ٦١، السنة ٢٠٢١.

١٩. امجد راضي حسن و حمدية شاكر، الاهمية الاقتصادية لأنشأ ميناء الفاو الكبير والارتباط بمبادرة الحزام والطريق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٣، السنة ٢٠٢٢.

٢٠. حسين حيدر، طريق الحرير الجديد وأثاره الاقتصادية على العراق، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد ٢٨، السنة ٢٠٢٠.

٢١. محمد ابو سريع علي، صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، السنة ٢٠١٨.

٢٢. عبد الزهرة علي الجنابي، جغرافية العراق الاقليمية بمنظور معاصر، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠٢٠.

٢٣. احلام احمد عيسى، ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٧، السنة ٢٠١٤.

٢٤. حسين علي عران، الانعكاسات الجيوبولتيكية لموقع العراق البحري على سياسته الخارجية تجاه الكويت، مجلة التربية للعلوم الانسانية، العدد ١٢، ٢٠٢٣.

٢٥. حبيب صالح مهدي، القناة الجافة العراقية وميناء الفاو الكبير مقدمة لتعاون دولي اقليمي، المجلة السياسية والولية، العدد ٤٥، السنة ٢٠٢٠.